ماهية المتشابه, بين ابن قدامة المقدسي ومحمد الأمين الشنقيطي.

فاتح حب الحمص، طالب في مرحلة الدكتوراه (سنة سادسة)، أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية (الخروبة), جامعة الجزائر 1،0666573624، عنوان البريد الإلكتروني: habelhames.info@gmail.com

Received: 21/10/2017
Accepted:19/02/2019
Published: 23/06/2019

الملخص:

مسألة "ماهية المتشابه" هي مسألة مشتركة بين ثلاثة علوم شرعية: أصول الفقه, وعلوم القرآن, والعقيدة. وقد تناولها الإمام ابن قدامة المقدسي في كتابه الأصولي "روضة الناظر"؛ مقرِّرًا أن المتشابه هو ما ورد من النصوص الشرعية في الصفات الإلهية, فأنكر عليه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في كتابه "مذكرة في أصول الفقه", وناقش أدلته؛ مبينا أن المتشابه لا يتناول معاني الصفات الإلهية بل يتناول كيفياتها.

الكلمات المفتاحية: المتشابه, التأويل, الصفات, ابن قدامة, الشنقيطي.

Abstract:

The question of "what is the similar" is a common issue between three islamic sciences: the fundamentals of jurisprudence, the sciences of the Qur'an, and the doctrine. It was addressed by Imam Ibn Qudaamah al-Maqdisi in his fundamentalist book "Kindergarden of the observer"; deciding that the similar is the text of the Sharia in the Divine attributes,

المنارة للاستشارات

this was denied by Sheikh Muhammad Al-Amin Al-Shanqeeti in his book "memoir in jurisprudence" And discussed his evidences; indicating that the similar does not deal with the meanings of Divine attributes, but with its ways.

مُقَدِّمَةٌ

وضع الشيخ محمد الأمين الشنقيطي «مذكرة في أصول الفقه» على كتاب «روضة الناظر» للإمام ابن قدامة المقدسي, تضمنت -مع تقريب مباحث الكتاب وتوضيح مسائله- نقودا, واعتراضات, وتنبيهات, تعلَّقَتْ بعلم الأصول غالبا, وبغيره كالحديث والعقيدة واللغة أحيانا.

هذا المقال عبارةٌ عن دراسة علمية مقارنة لإحدى المسائل التي تعقب الشنقيطيُّ كلام ابنِ قدامة فيها؛ مُبَيِّنًا الصواب من وجهة نظره, وهي مسألة ماهية المتشابه, المشتركة بين أصول الفقه وعلوم القرآن والعقيدة.

فما هو المتشابه عند ابن قدامة؟ ولماذا انتقد الشنقيطي رأيه فيه؟ وأيهما أولى بالصواب؟

ولإثراء هذاالموضوع أكثر سوف لن تقف هذه الدراسة عند كلام هذين الإمامين في كتابيهما المذكورين, بل ستتعدى ذلك إلى ما قَرَّرَاهُ في كتبهما الأخرى؛ للإحاطة بأصول هذه المسألة وأهم تفاصيلها.

والحاصل أن هذا المقال سوف يعرض حوارا فكريا حيا, يتجاوز بطرفيه حدود الزمان والمكان والمذهب؛ ليجمع بين فقيه شامي حنبلي من أعلام القرن السادس الهجري, وبين عالم إفريقي مالكي من أئمة هذا العصر, كأن الرجلين يجلسان على

المنارة للاستشارات

طاولة واحدة, ويتبادلان وجهات النظر, في مسألة لطالما كانت محل جدال.

وستتم الدراسة بعد هذه المقدمة وفق العناصر التالية: التعريف بالإمامين,ثم بيان معنى التشابه والتأويل, وبعده عرض كلام كل واحد منهما, ثم بيان أصول هذه المسألة, وفي الأخير خاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

وقبل الشروع في المقصود ينبغي التَّنَبُّهُ إلى أن مدار هذا الموضوع على قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1].

المطلب الأول: التعريف بالإمامين ابن قدامة والشنقيطي

ويشتمل على ما يلي:

أولا: التعريف بالإمام ابن قدامة

هو موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة, المقدسي ثم الدمشقي, الحنبلي.

ولد بفلسطين في شعبان سنة 541هـ.

هاجر به والده مع أهل بيته وأقاربه إلى دمشق سنة 551هـ؛ بعد الغزو

[1] سورة آل عمران, الآية: 7.

المنارة للاستشارات

الصليبي لفلسطين.

ارتحل في طلب العلم إلى بغداد سنة 561هـ, فأقام بها نحوا من أربع سنين, ثم رجع إلى دمشق, ثم سافر إليها ثانية سنة 567هـ, فأقام سنة ثم رجع, وحج سنة 573هـ.

كان حسن الأخلاق, كثير العبادة, يقوم بالليل سحرا, ويقرأ كل يوم وليلة سُبُعًا من القرآن.

من مصنفاته: «المغني» في الفقه, و«روضة الناظر» في الأصول, وغيرهما كثير في: العقيدة, والحديث, واللغة, والأنساب, والفضائل.

توفي رحمه الله يوم السبت, يوم عيد الفطر, سنة 620هـ.[1]

قال الذهبي: «كان إماما, حجة, مفتيا, مصنفا, متفننا, متبحرا في العلوم, كبير القدر»[2].

ثانيا: التعريف بالشيخ محمد الأمين الشنقيطي

هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشَّنقيطي.

ولد بشنقيط (جمهورية موريتانيا الإسلامية) عام 1325هـ.

توفي والده وهو صغير, فأقام مع والدته عند أخواله, وعنهم أخذ مبادئَ

[1] يُنْظَر في ترجمته: الذهبي, سير أعلام النبلاء (22/ 165- 172)؛ وابن عبد الهادي, طبقات علماء الحديث (4/ 156- 160)؛ وابن كثير, البداية والنهاية (17/ 117- 118)؛ وابن رجب, الذيل على طبقات الحنابلة (3/ 281- 297).

[2] الذهبي, تاريخ الإسلام (44/ 485).

المنارة للاستشارات

العلوم.

نشأ مالكي المذهب, وبرع في شتى الفنون, واشتغل في بلاده بالتدريس والفتيا والقضاء.

حج سنة 1367هـ, على نية الرجوع إلى بلده, ثم بدا له أن يستقر في بلاد الحرمين, وهناك توسع في الحديث وتفتح على بقية المذاهب, وأُسْنِدَت إليه عدة مهام, منها: تفسير القرآن الكريم في المسجد النبوي, والتدريس في «الجامعة الإسلامية» بالمدينة النبوية, والعضوية في هيئةِ كبار العلماء.

كان كريم الأخلاق إلى الغاية القصوى, لا يسمع منه ما يؤذي.

له مؤلفات نافعة, منها منظومات كان قد نظمها في بلده, ومصنفات حَرَّرَها بنفسه من أعظمها: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن», وأخرى كُتِبَتْ من إملائه مثل: «مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر», وطبعت له محاضرات عدة ألقاها في مناسبات مختلفة.

توفي رحمه الله يوم الخميس السابع عشر من ذي الحجة عام 1393هـ.[1]

المطلب الثاني: معنى كل من التشابه والتأويل

ويشتمل على ما يلي:

أولا: معنى التشابه

[1] يُنْظَر في ترجمته: عطية محمد سالم, من علماء الحرمين (ص 444- 464)؛ وعبد الرحمن بن عبد اللطيف, مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص 517- 520)؛ ومحمد المجذوب, علماء ومفكرون عرفتهم (1/ 171- 188)؛ وخير الدين الزركلي, الأعلام (6/ 45).

المنارة للاستشارات

قال ابن قتيبة:

«وأصل التشابه: أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر, والمعنيان مختلفان. قال الله عز وجل في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾[1], أي: متفق المناظر مختلف الطعوم, وقال: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[2], أي: يشبه بعضها بعضا في الكفر والقسوة, ومنه يقال: اشتبه عليَّ الأمر؛ إذا أَشْبَهَ غيرَه فلم تَكَدْ تَفْرُق بينهما, وشبَّهتَ عليَّ: إذا لَبَّسْتَ الحق بالباطل, ومنه قيل لأصحاب المخاريق: أصحاب الشبه؛ لأنهم يشبهون الباطل بالحق»[3].

هذا معنى التشابه في اللغة.

أما في الاصطلاح فهو إشكالية هذا الموضوع, التي ستجيب عنها الدراسة.

ثانيا: معنى التأويل

لفظ «التأويل» معناه في اللغة: المرجعُ والمصيرُ؛ مأخوذٌ من: آلَ يَؤُولُ إلى كذا, أي: صَارَ إِلَيْهِ, وأَوَّلته: صَيَّرته إليه.[4]

وهو في اصطلاح الأصوليين: «صرفُ اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمالٍ مرجوحٍ به؛ لاعتضاده بدليلٍ يصير به أغلبَ على الظن من المعنى الذي دَلَّ

[1] سورة البقرة, الآية: 25.

[2] سورة البقرة, الآية: 118.

[3] عبد الله بن مسلم بن قتيبة, تأويل مشكل القرآن (ص 101- 102).

[4] يُنْظَر هذا المعنى منقولًا عن أبي عبيد عند: محمد بن أحمد الأزهري, تهذيب اللغة (15/ 460), مادة «أول».

المنارة للاستشارات

عليه الظاهرُ»[1].

المطلب الثالث: رأي كل من الإمامين في مسألة ماهية المتشابه

ويشتمل على ما يلي:

أولا: رأي ابن قدامة في «الروضة»

عَقَدَ ابنُ قدامة فصلا ضمن باب أدلة الأحكام قال فيه:

«فصل: وفي كتاب الله سبحانه محكمٌ ومتشابهٌ؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾»[2].

ثم ذكر بعضَ المذاهب في تفسير المحكم والمتشابه اصطلاحا, فقال:

«قال القاضي: المحكم: المفسر, والمتشابه: المجمل... وقال ابن عقيل: المتشابه: هو الذي يغمض علمُه على غير العلماء المحققين... وقال آخرون: المتشابه: الحروفُ المقطعة في أوائل السور, والمحكم ما عداه. وقال آخرون: المحكم: الوعد والوعيد والحرام والحلال, والمتشابه: القصص والأمثال»[3].

ثم أَبَانَ عن رأيه في معنى المتشابه بقوله:

«والصحيح: أن المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه, مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله, كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[4], ﴿بَلْ يَدَاهُ

---

[1] ابن قدامة, الروضة (2/ 563).

[2] المصدر نفسه (1/ 277).

[3] المصدر نفسه (1/ 277- 279).

[4] سورة طه, الآية: 5.

المنارة للاستشارات

مَبْسُوطَتَانِ﴾[1], ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2], ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[3], ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[4], ونحوه»[5].

وهو المحلُّ المنتقَد عليه, وقد حصر فيه المتشابه فيما ورد من النصوص الشرعية في الصفات الإلهية, وحكمُه -عنده-: وجوبُ الإيمان به, وحرمةُ التعرض لتأويله.

ثم علل اختيارَه لهذا الذي صَحَّحَه في معنى المتشابه, وتَرْكَهُ لما عداه من الآراء, بقوله:

«فهذا اتفق السلف رحمهم الله على الإقرارِ به, وإمرارِه على وجهه, وتَرْكِ تأويلِه؛ فإن الله سبحانه ذم المبتغين لتأويله, وقَرَنهم في الذم بالذين يبتغون الفتنة, وسماهم أهل زيغ, وليس في طلب تأويل ما ذكروه من المجمل وغيرِه ما يُذَمُّ به صاحبُه, بل يُمْدَح عليه؛ إذ هو طريق معرفةِ الأحكام وتمييزِ الحلال من الحرام؛ ولأن في الآية قرائن تدلُّ على أن الله سبحانه منفردٌ بعلم تأويل المتشابه, وأن الوقف الصحيح عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾, لفظًا ومعنًى»[6].

ولما فرغ من ذكر هذه القرائن الدالة -عنده- على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه, قال مُؤَكِّدًا ما قَدَّمَ تصحيحَه: «وإذْ قد ثبت أنه غير معلوم

---

[1] سورة المائدة, الآية: 64.
[2] سورة ص, الآية: 75.
[3] سورة الرحمن, الآية: 27.
[4] سورة القمر, الآية: 14.
[5] ابن قدامة, الروضة (1/ 179).
[6] المصدر نفسه (1/ 279- 280).

المنارة للاستشارات

لأحد, فلا يجوز حملُه على غير ما ذكرناه؛ لأن ما ذُكِرَ من الوجوه يَعْلَم تأويلَه كثيرٌ من الناس» [1].

ثانيا: رأي الشنقيطي في «المذكرة»

قال الشنقيطي معلِّقًا على كلام ابن قدامة السابق:

«وقولُ المؤلف رحمه الله في هذا المبحث: "والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله, كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾" إلى آخره. لا يخلو من نظر؛ لأن آيات الصفات لا يُطْلَق عليها اسمُ المتشابه بهذا المعنى من غير تفصيل؛ لأن معناها معلومٌ في اللغة العربية, وليس متشابها, ولكن كيفية اتصافه جل وعلا بها ليست معلومة للخلق. وإذا فسرنا المتشابهَ بأنه هو ما استأثر الله بعلمه دون خلقه, كانت كيفيةُ الاتصاف داخلةً فيه لا نفس الصفة» [2].

ثم زاد كلامه إيضاحا؛ مستشهدا بكلام الإمام مالك رحمه الله, فقال:

«وإيضاحُه: أن الاستواءَ إذا عُدِّيَ بِعَلَى معناه في لغة العرب: الارتفاعُ والاعتدالُ, ولكن كيفية اتصافه جل وعلا بهذا المعنى المعروف عند العرب لا يعلمها إلا الله جل وعلا, كما أوضح هذا التفصيلَ إمامُ دار الهجرة مالكُ بن أنس تغمده الله برحمته بقوله: "الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ" [3], فقولُه رحمه الله: (الاستواء

[1] المصدر نفسه (1/ 281).

[2] الشنقيطي, المذكرة (ص 64).

[3] أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (2/ 441)؛ وأبو نعيم في «حلية الأولياء»

المنارة للاستشارات

غير مجهول) يوضح أن أصل صفة الاستواء ليست من المتشابه, وقوله: (والكيف غير معقول) يبين أن كيفية الاتصاف تدخل في المتشابه بناء على تفسيره بما استأثر الله تعالى بعلمه كما تقدم. وهذا التفصيل لابد منه, خلافا لظاهر كلام المؤلف رحمه الله»[1].

المطلب الرابع: أصول هذه المسألة

إن الناظر -بتمعن- في كلام ابن قدامة يدرك أن له أصولًا ثلاثًة, أنتجتْ له هذا المذهب المنتقَد عليه, والمتمثلَ في حصر المتشابه فيما ورد من النصوص الشرعية في الصفات الإلهية.

الأصل الأول: الوقف الصحيح في الآية وما ينبني عليه

ويشتمل على ما يلي:

أولا: رأي ابن قدامة

يرى ابنُ قدامة أن الوقف الصحيح في الآية هو عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ

(6/ 125- 126)؛ والبيهقي في «كتاب الأسماء والصفات» (ص 408). وقال الذهبي عقب إيراده في «العلو للعلي الغفار» (ص 104): «هذا ثابت عن مالك, وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك, وهو قول أهل السنة قاطبة, أن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها, وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه, وأنه كما يليق به, لا نتعمق ولا نتحذلق, ولا نخوض في لوازم ذلك نفيا ولا إثباتا, بل نسكت ونقف كما وقف السلف, ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون, ولَمَا وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه, ونعلم يقينا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته, ولا في استوائه ولا في نزوله, سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا».

[1] الشنقيطي, المذكرة (ص 64).

المنارة للاستشارات

تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾, وأن قولَه: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ غيرُ معطوف على ما قبله, بل هو مبتدأٌ, وخبرُه ﴿يَقُولُونَ﴾.

ويترتب على هذا أن الله سبحانه منفردٌ بعلم تأويل المتشابه.

هذا ما صرح به ابن قدامة؛ محتجا له بقرائن لفظية ومعنوية في الآية الكريمة.

أما اللفظية فواحدةٌ, وقد عبر عنها بقوله: «أما اللفظ؛ فلأنه لو أراد عطف الراسخين في العلم لقال: (ويقولون آمنا به), بالواو»[1].

وأما القرائن المعنوية, فذكرَ منها ثلاثةً, بَيَّنَها بقوله:

«وأما المعنى؛ فلأنه ذم مبتغي التأويل, ولو كان ذلك للراسخين معلوما, لكان مبتغيه ممدوحا لا مذموما. ولأن قولَهم: ﴿آمَنَّا بِهِ﴾ يدل على نوع تفويضٍ وتسليمٍ لشيء لم يقفوا على معناه, سيَّما إذا أتبعوه بقولهم: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾, فذِكْرُهُمْ ربَّهم ههنا يعطي الثقة به, والتسليم لأمره, وأنه صدر منه, وجاء من عنده, كما جاء من عنده المحكم. ولأن لفظة: ﴿أَمَّا﴾ لتفصيل الجمل, فذِكْرُه لها في ﴿الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾, مع وصفه إياهم بابتغاء المتشابه وابتغاء تأويله, يدل على قسمٍ آخر يخالفُهم في هذه الصفة, وهم الراسخون, ولو كانوا يعلمون تأويله, لم يخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل»[2].

ثانيا: موقف الشنقيطي

لم يُخالف الشنقيطيُّ ابنَ قدامة في هذا الأصل, بل ظاهرُ كلامه أنه يميل إلى

---

[1] ابن قدامة, الروضة (1/ 280).

[2] المصدر نفسه (1/ 280- 281).

المنارة للاستشارات

نفس الرأي؛ حيث قال في «أضواء البيان»: «وفي الآية إشاراتٌ تدل على أن الواو استئنافيةٌ, لا عاطفةٌ»[1].

ثم نقلَ كلامَ ابنِ قدامة السابق بلفظه وأقرَّه, منبها على دليل آخر لهذا الرأي بقوله:

«ومما يؤيد أن الواو استئنافيةٌ لا عاطفة: دلالةُ الاستقراء في القرآن, أنه تعالى إذا نفى عن الخلق شيئا وأثبتَه لنفسه, أنه لا يكون له في ذلك الإثبات شريكٌ, كقوله:﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾[2], وقولِه: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾[3], وقولِه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[4], فالمطابقُ لذلك أن يكون قولُه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾, معناه: أنه لا يعلمُه إلا هو وحده»[5].

وبهذا يُعلَم أن تَعَقُّبَ الشنقيطي لابن قدامة لا يتناول هذا الأصل.

ثالثا: رأيٌ مخالِف

ذهب بعض العلماء إلى أن الواو عاطفةٌ, وأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

قال ابن قتيبة:

---

[1] الشنقيطي, أضواء البيان (1/ 317).

[2] سورة النمل, الآية: 65.

[3] سورة الأعراف, الآية: 187.

[4] سورة القصص, الآية: 88.

[5] الشنقيطي, أضواء البيان (1/ 317- 318).

المنارة للاستشارات

«ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون, وهذا غلطٌ مِنْ مُتَأَوِّليه على اللغة والمعنى, ولم ينزل الله شيئا من القرآن إلا ليَنْفَع به عبادَه, ويَدُلَّ به على معنًى أرادَه, فلو كان المتشابه لا يعلمه غيرُه, لَلَزِمَنا للطاعن مقالٌ, وتعلَّق علينا بعلةٍ. وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف المتشابه؟! وإذا جاز أن يعرفه, مع قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾, جاز أن يَعْرِفَه الربانيُّون من صحابته؛ فقد علَّم عليا التفسيرَ, ودعا لابن عباس فقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ وَفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»[1]... ولو لم يكن للراسخين في العلم حظٌّ في المتشابه, إلا أن يقولوا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾, لم يكن للراسخين فضلٌ على المتعلمين, بل على جَهَلَةِ المسلمين؛ لأنهم جميعا يقولون: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾. وبعدُ, فإنا لم نَرَ المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن, فقالوا: هذا متشابهٌ لا يعلمُه إلا الله, بل أَمَرُّوهُ كلَّه على التفسير, حتى فَسَّرُوا الحروفَ المقطعة في أوائل السور»[2].

الأصل الثاني: معنى التأويل في آية آل عمران

إذا كان ابنُ قدامة والشنقيطيُّ مُتَّفِقَيْنِ على كون الله تعالى مُسْتَأْثِرًا بعلم تأويل

---

[1] رواه أحمد في المسند, مسند عبد الله بن عباس, حديث رقم (2397, 3102)؛ والحاكم في المستدرك, كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم, ذكر عبد الله بن عباس بن عبد المطلب, حديث رقم (6359), وقال: «هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وروى البخاري شطر هذا الحديث «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» في صحيحه, كتاب الوضوء, باب وضع الماء عند الخلاء, حديث رقم (143).

[2] ابن قتيبة, تأويل مشكل القرآن (ص 98- 99, 100).

المنارة للاستشارات

المتشابه, وأن الراسخين في العلم لا حَظَّ لهم مِنْ عِلْمِ تأويلِه, وأن مبتغي تأويله مذمومٌ, مقرونٌ بمبتغي الفتنة؛ فما تفسير هذا التأويل الوارد في الآية الكريمة عند كل واحد منهما؟

أولا: رأي ابن قدامة:

يرى ابنُ قدامة أن التأويل في الآية بمعنى: «التفسير, وإدراك المعنى»؛ وعليه فإن الراسخين في العلم -عنده- لا يعلمون تفسير المتشابه, ولا يدركون معناه.

ومما يدل على أن رأيَهُ كذلك قولُه السابق:

«ولأن قولهم: ﴿آمَنَّا بِهِ﴾ يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء **لم يقفوا على معناه**».

وقولُه أيضا:

«فإن قيل: فكيف يخاطب الله الخلقَ بما **لا يعقلونه؟** أم كيف يُنَزِّلُ على رسوله ما لا يطلع على تأويله؟ قلنا: يجوز أن يُكَلِّفَهم الإيمانَ بما لا يطلعون على تأويله؛ ليختبرَ طاعتَهم, كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾[1], ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾[2] الآية, ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾[3], وكما اختبرهم بالإيمان بالحروف المقطعة مع أنه

[1] سورة محمد, الآية: 31.

[2] سورة البقرة, الآية: 143.

[3] سورة الإسراء, الآية: 60.

المنارة للاستشارات

لا يُعْلَم معناها, والله أعلم»[1].

ثانيا: رأي الشنقيطي:

خالف الشنقيطيُّ ابنَ قدامة في هذا الأصل, فرجَّحَ أن التأويل في الآية بمعنى: «الحقيقة التي يؤول إليها الأمر»؛ بقرينة كون هذا المعنى هو المقصود غالبا من إطلاق لفظ «التأويل» في القرآن الكريم, وقد بَيَّنَ هذا في «أضواء البيان» بقوله:

«قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾, يحتمل أن المراد بالتأويل في هذه الآية الكريمة: التفسير وإدراك المعنى, ويحتمل أن المراد به: حقيقة أمره التي يؤول إليها, وقد قَدَّمْنَا في مقدمة هذا الكتاب أن مِنْ أنواع البيان التي ذكرناها فيه: أن كون أحد الاحتمالين هو الغالب في القرآن يبين أن ذلك الاحتمال الغالب هو المراد؛ لأن الحمل على الأغلب أولى من الحمل على غيره, وإذا عرفتَ ذلك فاعلم أن الغالب في القرآن إطلاقُ التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليها, كقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾[2], وقولِه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُه﴾[3] الآية, وقولِه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[4], وقولِه: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[5], إلى غير ذلك من الآيات»[6].

---

[1] ابن قدامة, الروضة (1/ 281- 282).

[2] سورة يوسف, الآية: 100.

[3] سورة الأعراف, الآية: 53.

[4] سورة يونس, الآية: 39.

[5] سورة النساء, الآية: 59؛ وسورة الإسراء, الآية: 35.

[6] الشنقيطي, أضواء البيان (1/ 313).

المنارة للاستشارات

وقال فيه أيضا:

«اعلم أن التأويل يُطْلَق ثلاثة إطلاقات:الأول: هو ما ذكرنا من أنه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر, **وهذا هو معناه في القرآن**. الثاني: يراد به التفسير والبيان, ومنه بهذا المعنى قولُه صلى الله عليه وسلم في ابن عباس: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»... الثالث: هو معناه المتعارَف في اصطلاح الأصوليين, وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتملٍ مرجوحٍ بدليلٍ يدلُّ على ذلك»[1].

وبهذا التحقيق يتبين أن الذي لا يعلمُه الراسخون في العلم هو حقيقةُ المتشابه التي يؤول إليها, لا تفسيرُه ومعناه؛ وبناءً عليه رَفَضَ الشنقيطيُّ إطلاقَ القولِ بأن الصفات الإلهية من المتشابه الذي لا يُعلَم تأويلُه, وبَيَّن -فيما سبق نقلُه عنه- أن معاني الصفات معلومةٌ, وأن المجهول منها هو الكيفيةُ والحقيقةُ لا غير.

الأصل الثالث: مذهب السلف في نصوص الصفات

لا خلاف بين ابنِ قدامة والشنقيطيِّ في أن مذهب السلف في الصفات هو الحقُّ الذي يجب اتباعُه, وتَرْكُ ما يخالفه.

يقول ابنُ قدامة في «لمعة الاعتقاد»: «وعلى هذا درج السلفُ وأئمةُ الخلف رضي الله عنهم, كلُّهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله, من غير تعرُّضٍ لتأويله, وقد أُمِرْنا بالاقتفاء لآثارهم والاهتداء بمنارهم, وحُذِّرْنا المحدثات وأُخْبِرْنا أنها من الضلالات»[2].

---

[1] المصدر نفسه (1/ 314- 315).

[2] ابن قدامة, لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص 18- 19).

المنارة للاستشارات

ويقول الشنقيطي في «آداب البحث والمناظرة»: «اِعْلَمْ أن المعتقَد الصحيحَ المنجي عند الله في آيات الصفات هو ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم»[1].

لكنْ, ما الذي فَهِمَه كل واحد منهما مِنْ مذهب السلف في نصوص الصفات؟

أولا: مذهب السلف كما فهمه ابن قدامة:

قال ابن قدامة في «الروضة»: «اتفق السلف رحمهم الله على نقل أخبار الصفات, وليس فيها عملٌ, وإنما فائدتها وجوبُ تصديقها واعتقاد ما فيها»[2].

وقال في «اللمعة»:

«وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن, وجب الإيمان به, وتلقيه بالتسليم والقبول, وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل, **وما أشكل من ذلك وجب إثباتُه لفظًا وتَرْكُ التعرض لمعناه,** ونَرُدُّ عِلْمَهُ إلى قائله, ونجعل عُهْدَتَهُ على ناقله؛ اتباعا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾, وقال في ذم مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾, فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ, وقَرَنَه بابتغاء الفتنة في الذم, ثم حَجَبَهم عما

[1] الشنقيطي, آداب البحث والمناظرة (2/ 365).

[2] ابن قدامة, الروضة (1/ 364).

المنارة للاستشارات

أمَّلوه, وقطع أطماعهم عما قصدوه بقوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾»[1].

وهذا تصريحٌ منه رحمه الله بأن مِنْ نصوص الصفات ما يُشْكِلُ, وأن الواجبَ فيه إثباتُ اللفظ, وتركُ التعرض للمعنى.

ثانيا: مذهب السلف كما فهمه الشنقيطي:

كان للشنقيطي رحمه الله عنايةٌ خاصةٌ ببيان عقيدة السلف في أسماء الله وصفاته؛ تقريرًا, وتقعيدًا, واستدلالًا, ومناقشةً, وقد ظهر ذلك جَلِيًّا في مؤلفاته, وما ألقاه من محاضرات ودروس, وقد مَرَّ ذكرُ طَرَفٍ من كلامِه في «المذكرة», وهو يغني في هذا المقام عن زيادة النقل, وتكفينا الإحالةُ على ما أملاه في محاضرته: «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات», وما كتبه في: «رحلة الحج إلى بيت الله الحرام», و«أضواء البيان», و«آداب البحث والمناظرة», وقد عقد فيه فصلا في «بيان عقيدة السلف الصحيحة الصافية من شوائب التشبيه والتعطيل», وآخرَ في «إيضاح طرق مناظرة المتكلمين في الأدلة التي جاؤوا بها ونَفَوْا بها بعض صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة», وثالثًا في «المقارنة بين مذهب السلف وما يُسَمُّونه مذهب الخلف».[2]

خَاتِمَةٌ

بعد هذه الجولة مع هذين الإمامين في كتبهما يتبين ما يلي:

---

[1] ابن قدامة, لمعة الاعتقاد (ص 6- 12).

[2] يُرَاجَع: الشنقيطي, منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (كاملةً) ,ورحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص 63- 75), وأضواء البيان (2/ 358- 378), وآداب البحث والمناظرة (2/ 356- 379).

المنارة للاستشارات

1- لم يُبْعِد الإمامُ ابنُ قدامة حين اختار الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾, وأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه.

2- لكن تفسيرَه -مع ذلك- لفظ «التأويل» في الآية بأنه: «التفسير, وإدراك المعنى» غيرُ وجيه, والتحقيقُ أن التأويل في آيةِ آل عمران وغالبِ القرآن بمعنى: الحقيقة التي يؤولُ إليها الأمر, كما بَيَّنَ ذلك الشنقيطيُّ.

3- وقد يسوغُ أن يكون التأويل في الآية بمعنى التفسير وإدراك المعنى, لكنه لا يستقيم إلا إذا اعتبرنا قولَه تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾, معطوفا على ما قبله, وأن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه أي: تفسيرَه, كما هو مذهب ابن قتيبة.

4- وليس في نصوص الصفات ما يُشْكِلُ معناه, ولم يكن السلفُ رضي الله عنهم ينفُون العلمَ بمعانيها, بل كانوا يثبتون لها معاني صحيحةً يفهمونها من لغة العرب, ويفَوِّضُون العلمَ بكيفياتها إلى الله عز وجل, كما يدل عليه كلام الإمام مالك رحمه الله, ولم تكن عندهم من المتشابه الذي استأثر الله بعِلْمِ معناه, ولا كانوا يحصرون المتشابه فيما ورد من النصوص بها.

والله أعلم, وصلى اللهُ وسلمَ وباركَ على نبينا محمد, وآلِه وصحبِه أجمعين.

المنارة للاستشارات

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

01- أحمد بن محمد بن حنبل. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. الطبعة الأولى. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة, 1416هـ/ 1995م.

02- الأزهري, محمد بن أحمد. **تهذيب اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار وعبد السلام سرحان وآخرين. دار القومية العربية, 1384هـ/ 1964م.

03- الأصفهاني, أبو نعيم أحمد بن عبد الله. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية, 1409هـ/ 1988م.

04- البخاري, أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. عناية أبي صهيب الكرمي. الرياض: بيت الأفكار الدولية, 1419هـ/ 1998م.

05- البيهقي, أبو بكر أحمد بن الحسين. **كتاب الأسماء والصفات**. عناية محمد زاهد الكوثري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

06- الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرك على الصحيحين**, وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الحرمين, 1417هـ/ 1997م.

07- الذهبي, محمد بن أحمد بن عثمان. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. الطبعة الثانية. تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي, 1410هـ/ 1990م.

08- //. **سير أعلام النبلاء**. الطبعة الثالثة. أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة, 1405هـ/ 1985م.

09- //. **العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها**. الطبعة الثانية. دار الفكر, 1388هـ/ 1968م.

المنارة للاستشارات

10- ابن رجب, عبد الرحمن بن أحمد. **الذيل على طبقات الحنابلة**. الطبعة الأولى. تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الرياض: مكتبة العبيكان, 1425هـ/ 2005م.

11- الزركلي, خير الدين بن محمود. **الأعلام, قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. الطبعة الخامسة عشر. بيروت: دار العلم للملايين, 2002م.

12- الشنقيطي, محمد الأمين بن محمد المختار. **آداب البحث والمناظرة**. الطبعة الأولى. تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد, 1426هـ.

13- //. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**. الطبعة الأولى. تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد وعلي بن محمد العمران. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد, 1426هـ.

14- //. **رحلة الحج إلى بيت الله الحرام**. القاهرة: دار ابن تيمية.

15- //. **مذكرة في أصول الفقه**. الطبعة الرابعة. المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم, ودمشق: دار العلوم والحكم, 1425هـ/ 2004م.

16- //. **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**. مؤسسة مكة للطباعة والإعلام, 1395هـ.

17- عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ. **مشاهير علماء نجد وغيرهم**. الطبعة الثانية. دار اليمامة, 1394هـ.

18- ابن عبد الهادي, محمد بن أحمد. **طبقات علماء الحديث**. الطبعة الثانية. تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق. بيروت: مؤسسة الرسالة, 1417هـ/ 1996م.

19- عطية محمد سالم. **من علماء الحرمين**. الطبعة الأولى. المدينة النبوية: دار الجوهرة, 1426هـ.

المنارة للاستشارات

20- ابن قتيبة, عبد الله بن مسلم. **تأويل مشكل القرآن**. الطبعة الثانية. القاهرة: دار التراث, 1393هـ/ 1973م.

21- ابن قدامة, عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي. **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**. الطبعة الأولى. تحقيق وتعليق الدكتور عبد الكريم بن علي النملة. الرياض: مكتبة الرشد, 1413هـ/ 1993م.

22- //. **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**. الطبعة الأولى. تحقيق أشرف بن عبد المقصود. القاهرة: مكتبة ابن تيمية, وجدة: مكتبة العلم, 1413هـ/ 1993م.

23- ابن كثير, أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **البداية والنهاية**. الطبعة الأولى. تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. الجيزة: دار هجر, 1417هـ/ 1997م.

24- اللالكائي, أبو القاسم هبة الله بن الحسن. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم**. الطبعة الرابعة. تحقيق الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. الرياض: دار طيبة, 1416هـ/ 1995م.

25- محمد المجذوب. **علماء ومفكرون عرفتهم**. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار الشواف, 1992م.

المنارة للاستشارات